

موقف ابن رشد من المتكلمين في السببية

سجى حسين جعفر

بإشراف

أ.م.د. إيناس عبد السلام داود

الحمد لله الواجب الوجود الواحد الأحد العليم القدير ، الذي ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله لتطهير العقول من نجاسة الإشراك وتحرير العقائد من رق التقليد ، وعلى آله وصحبه الذين عرفوا الله حق المعرفة ففاضوا بسعادة الدارين أما بعد: فإن علم الكلام هدفه الدفاع عن الدين والرد على الخصوم ، معتمداً على ذلك من الأدلة النقلية والعقلية ، ولهذا فإن علم الكلام يقوم على إثبات العقائد ، وهذا الإثبات ليس من قبيل الشك في هذه العقائد ، وإنما يثبتها للغير ممن لديه شبهة فيها أو يكون مخالفاً ، بدلا من اللجوء إلى مقاومتهم بالقوة؛ لأنه سوف ينتج من ذلك النفاق في قلوب المخالفين ، وبناءً على هذا فإن منهج علم الكلام هو إقامة الأدلة على هؤلاء ليرجعوا إلى اعتقاد وجوب الإيمان بذلك لا غير ، من أجل ذلك كان موضوع بحثي (موقف ابن رشد من المتكلمين في السببية) وكانت متطلبات البحث ان يقسم إلى ما يأتي: المبحث الأول ترجمة ابن رشد والمطلب الأول: اسمه ومولده ونسبه: المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه المطلب الثالث: العلوم التي برع فيها: المبحث الثاني تعريف السبب لغة واصطلاحاً المطلب الأول: ماهية السبب والعللة المطلب الثاني: أقسام العلة المبحث الثالث تعدد العلة مع وحدة المعلول المطلب الأول: وحدة العلة مع تعدد المعلول المطلب الثاني: موقف ابن رشد من السببية العلية المطلب الثالث: موقف الإشاعة من العلية الخاتمة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و صل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول ترجمة ابن رشد

المطلب الأول: اسمه ومولده ونسبه:

اسمه: " هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، الشهير بالحفيد، وكنيته أبو الوليد.^(١) مولده: ولد في قرطبة سنة عشرين وخمسائة من الهجرة (٥٢٠هـ) ، قبل وفاة جده القاضي ابن رشد الأكبر بشهر^(٢). نسبه: ينتسب القاضي ابن رشد الحفيد إلى أسرة مشهورة بالفقه؛ فقد كان والده أحمد بن محمد بن رشد المولود في سنة سبع وثمانين وأربعمائة من الهجرة (٤٨٧هـ) والمتوفى في سنة: ثلاث وستين وخمسائة (٥٦٣هـ) فقيهاً مجللاً ، وله شرح على سنن النسائي^(٣). وكان جده^(٤) محمد بن أحمد بن رشد المولود في سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ) ، والمتوفى في سنة عشرين وخمسائة (٥٢٠هـ) ، زعيم فقهاء عصره في المغرب والأندلس، وقد ولي قضاء الجماعة في قرطبة في عهد سلطان المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين، ومن أشهر مؤلفاته كتاب: (البيان والتحصيل، لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل) في عشرين مجلداً^(٥)، وهو شرح موسع لكتاب (المستخرجة) أحد أعمدة الفقه المالكي في الأندلس لمحمد بن أحمد العتيبي، المتوفى في سنة خمس وخمسين ومائتين (٢٥٥هـ)^(٦). وله في الفقه المالكي أيضاً كتاب: (المقدمات)^(٧) ، وهو شرح لكتاب (المدونة) أحد الكتب التي أصلت لمذهب الإمام مالك في المغرب، الذي جمع فيه قاضي القيروان عبد السلام بن سعيد المعروف بـ(سحنون) المتوفى في سنة أربعين ومائتين (٢٤٠هـ) ما سمعه من الفقيه المصري عبد الرحمن بن القاسم الذي تلمذ للإمام مالك، ونشر مذهبه في مصر ، والشمال الإفريقي كاملاً^(٨). ويشترك ابن رشد الحفيد وجده بهذه التسمية (ابن رشد)، ولهذا يطلق عليه ابن رشد الحفيد، ويطلق على جده ابن رشد الجد^(٩).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه

من شيوخه^(١٠): أولاً: والده أحمد بن رشد ، وقد استظهر عليه الموطأ حفظاً ثانياً: ابن بشكوال ، وقد أخذ عنه الفقه. ثالثاً: أبو مروان عبد الملك بن مسرة. رابعاً: أبو بكر بن سمحون. خامساً: أبو مروان بن حبول، وقد أخذ عنه الطب. من تلاميذه: أولاً: ابنه القاضي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، المتوفى في سنة اثنتين وعشرين وستمائة (٦٢٢هـ).^(١١) ثانياً: أبو الحسن بن سهل بن مالك. ثالثاً: أبو محمد بن حوط الله. رابعاً: أبو بكر بن جهور^(١٢).

المطلب الثالث: العلوم التي برع فيها:

أولاً: علم الفقه: ويشهد له كتابه (بداية المجتهد)، الذي يقول فيه ابن فرحون: "ذكر فيه أسباب الخلاف فأجاد وأمتع به، ولا يُعلم في وقته أنفع منه، ولا أحسن منه سياقاً".^(١٣) ويقول عنه مُحسِّي الكتاب: "هو هذا الكتاب الذي أبان عن معرفة الرجل بالشريعة، فإنه ذكر فيه أقوال فقهاء الأمة من الصحابة فمن بعدهم، مع بيان مُستند كلِّ من الكتاب والسنة، والقياس مع الترجيح، وبيان الصحيح، فحاضر في بحر عجاج، ملتزم الأمواج، واهتدى فيه للسلوك، ونظم جواهره في صحائف تلك السلوك، فرحمه الله رحمة واسعة"^(١٤).
ثانياً: علم أصول الفقه:

يقول ابن فرحون: " ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاً، وعلماً، وفضلاً" (٢). ومن يقرأ كتاب (بداية المجتهد) يتمعن يتبين له بجلاء مقدار تضلع ابن رشد منه، وقد أشار ابن رشد في كتابه السابق إلى أن له كتاباً في علم أصول الفقه، يقول في معرض حديثه عن عمل أهل المدينة: "وقد تكلمنا في العمل وقوته في كتابنا في الكلام الفقهي ، وهو الذي يدعى بأصول الفقه" (٣).
ثالثاً: علم الكلام (٤): وفيما تقدم في كلام ابن فرحون السابق ما يدل على معرفته به (٥). رابعاً: علم الحديث: ومما يدل على معرفته بالحديث ما كان يحكم به على بعض الأحاديث في كتابه: (بداية المجتهد)، كقوله عن حديث عبد الرحمن بن أبي عمار * في جواز أكل الضبع : "وهذا الحديث وإن كان انفرد به عبد الرحمن فهو ثقة عند جماعة أئمة الحديث" (٦). وقد تبين لنا أنه كان يعتمد كثيراً على الحافظ ابن عبد البر المالكي، كقوله في حديث: "لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة يمين" (٧): " قال أبو عمر بن عبد البر: ضعف أهل الحديث حديث عمران وأبي هريرة؛ لأن حديث أبي هريرة يدور على سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث. وحديث عمران بن الحصين يدور على زهير بن محمد عن أبيه، وأبوه مجهول لم يرو عنه غير ابنه، وزهير أيضاً عنده مناكير، ولكنه خرج مسلم من طريق عقبة بن عامر" (٨). ويقول في آخر كتاب الموضوع: "وأكثر ما عولت فيما نقلته من نسبة هذه المذاهب إلى أربابها هو كتاب الاستدكار، وأنا قد أبحث لمن وقع من ذلك على وهم لي أن يصلحه" (٩) وفي هذا النص دليل على الأمانة العلمية عند ابن رشد، وأخلاق العلماء التي يتحلى بها.

خامساً: علم العربية:

يقول ابن فرحون: " حُكي عنه أنه كان يحفظ شعر المتنبّي وحيبب. وله تأليف جلييلة الفائدة ، منها كتاب: (بداية المجتهد، ونهاية المقتصد) في الفقه، ... وكتابه في العربية الذي وسمه بالضروري" (٣).
وقد نسب ابن سعيد المغربي لابن رشد هذه الأبيات:

ما العشقُ شأني، ولكنْ لستُ أنكرهُ
كم حَلَّ عُدَّة سُلواني تذكُرهُ
مَنْ لي بَعْضِ جُفُوني عَن مُخْبِرَةِ أَلِ
أجفانٍ قدْ أظهرتْ ما لستُ أضمرهُ
لولا النهى لأطعتُ اللّحظَ ثانيةً
فيمضُ يرُدُّ سنا الألاحظِ منظرهُ
مأ لابنِ ستينِ قادتُهُ لغايتهِ
عشريّةً فنأى عنه تصبُّرهُ
قدْ كان رضوى وقاراً فهو سافيةً
الحسنُ يُورده، والهونُ يُصدِّرُهُ (٤)

سادساً: الطب (١): يقول ابن أبي أصيبعة: "وله في الطب كتاب (الكليات)، وقد أجاد في تأليفه، وكان بينه وبين أبي مروان بن زهر مودة، ولما ألف كتابه هذا في الأمور الكلية قصد من ابن زهر أن يؤلف كتاباً في الأمور الجزئية؛ لتكون جملة كتابيهما ككتاب كامل في صناعة الطب". يقول: " ومن كلام أبي الوليد ابن رشد قال: من اشتغل بعلم التشريح ازداد إيماناً بالله". وقد ترجم كتاب الكليات إلى اللاتينية، وانتشر في العالم الغربي بعنوان: "COLLIGET". (وقد نشر مؤخراً نصه العربي بعناية لفييف من العلماء) (٧). وواضح أن التسمية اللاتينية ما هي إلا نقل للعنوان العربي بالحروف اللاتينية مع تغيير طفيف.

سابعاً: الفلسفة: يقول المقرئ: " وأما الفلسفة فإمامها في عصرنا أبو الوليد بن رشد القرطبي، وله فيها تصانيف جدها لما رأى انحراف منصور بني عبد المؤمن عن هذا العلم ، وسجنه بسببها، وكذلك ابن حبيب الذي قتله المأمون بن المنصور المذكور على هذا العلم بإشبيلية. وهو علم ممقوت بالأندلس لا يستطيع صاحبه إظهاره؛ فلذلك تخفى تصانيفه" (٣). ومن أشهر كتبه في الفلسفة كتابه: (تهافت التهافت) (٤) الذي رد فيه على كتاب: (تهافت الفلاسفة) للإمام الجليل أبي حامد الغزالي.

محنته ووفاته: امتحن ابن رشد في نهاية حياته بالنفي، وإحراق كتبه، حين وُشي به عند الخليفة يعقوب المنصور، ثم عفا عنه، ولم يعيش بعد نفيه إلا سنة واحدة (٥). توفي - عليه رحمة الله تعالى - في سنة خمس وتسعين وخمسائة من الهجرة (٥٩٥هـ)، ودفن في قرطبة (٦).

أسباب المحنة: يشير بعض المؤرخين^(١) إلى أن السبب في المحنة التي أصابت ابن رشد هو ما رمي به من الزندقة. ولا ريب أن هذه التهمة قد ألصقتها به بعض أعدائه حسداً من عند أنفسهم؛ لما رأوا من إكرام الخليفة أبي يوسف الملقب بالمنصور له وقد أوجد له هذا التقدير خصوصاً كثراً فسعوا في إفساد العلاقة بينه وبين الخليفة، يضاف إلى هذا ما ذكره بعض الباحثين أن ابن رشد وصف المنصور في بعض كتبه بأنه ملك البربر، و أنه كان ينادي الخليفة بقوله: "اسمع يا أخي" خلافاً لما كان يخاطب به الخليفة من عبارات التمجيد والتفخيم.^(٢) وقد ذكرنا سابقاً مقالة ابن رشد: (من اشتغل بعلم التشريح ازداد إيماناً بالله تعالى) وهي عبارة لا تصدر إلا عن مؤمن موحد، وكتبه في علوم الدين أشهر من أن يشار إليها.

البحث الثاني

تعريف السبب لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: السبب والعلة لغة واصطلاحاً:

السبب لغة: اسم لما يتوصل به إلى غيره^(١). والعلة لغة: هي المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول؛ لأنه بحلول المرض يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف^(٢). العلة عند المتكلمين: المقصود بالعلة عند المتكلمين هي الأمر التي جرت عادة الله تعالى بخلق الشيء عقب تحققه، وإما المعلول بأنه ما وجد عقب تحقق العلة^(٣). وبناءً على هذا فإن الموجد هو الله تعالى بالاختيار لجميع الأشياء كبيرها وصغيرها، ولا تأثير لغيره في الإيجاد والإبداع لا بالاختيار ولا بالتعليل ولا بالطبع، وعلى هذا لا يقال على الله تعالى بأنه علة بل فاعل بالاختيار. ولقد خالف ابن حزم علماء الكلام بتعريف العلة بقوله: (هي اسم لكل صفة توجب أمراً ما إيجاباً ضرورياً والعلة لا تفارق المعلول البتة)^(٤) العلة عند الحكماء: هي التي ما يحتاج إليه الشيء، والمعلول هو المحتاج إلى شيء آخر يسمى علة^(٥). والسبب هو مرادف للعلة عند الفلاسفة، وهو ما يحتاج إليه الشيء إما في ماهية كالمادة والصورة أو في وجوده كالتأثير والفاعل والموضوع^(٦) ونلاحظ من هذا أن الفلاسفة يستخدمون لفظة العلة على لفظة السبب إلا الإمام الغزالي وعلماء الكلام فإنهم يستعملون لفظ السبب للدلالة على العلة ولهذا يقول الإمام الغزالي: (الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وما يعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندنا بل كل شئيين ليس هذا ذاك ولا ذاك هكذا ولا إثبات أحدهما متضمناً لا ثبات الآخر، ولا نفيه متضمن لنفي الآخر....)^(٧). وخلاصة الأمر من هذه التعاريف يتبين لنا بأن الترابط بين أجزاء العالم ليس على طريق العلية والمعلولية، ولا على طريق التولد، بل كل أجزاء العالم ترتبها على الوضع المشاهد بإرادة الفاعل المختار، ولا موجب على الله تعالى في أفعاله التي يفعلها، وهذا بخلاف الفلاسفة الذين يقولون بأن العالم صادر عن الواجب على طريق العلية فلا صورة ممكنة له إلا ما حاصل له بالفعل ونحن في هذا البحث نؤيد نظرية المتكلمين على نظرية الفلاسفة من الأدلة المنقولة وهي من أحوال القيامة من عدم الجوع في الدار الآخرة، ومن عدم وجدان التخمة عند الأكل أو عدم الري عند شرب الكفار الماء في النار، وغير ذلك من الأحوال، ولهذا أنكروا الفلاسفة هذه الأحوال ولجأوا إلى تأويلها وصرفها عن ظاهرها من غير ضرورة لظنهم أن تلك التلازمات عقلية لا وضعية بإرادة الفاعل المختار.

المطلب الثاني: أقسام العلة:

أقر الفلاسفة على تقسيم العلة، وفق اعتبارات مختلفة ومن ذلك:

١. اعتبار الإستقلالية في التأثير والاستقلالية إلى تامة وناقصة.

أ. العلة التامة: هي التي تستقل بالتأثير، وضابط هذا الشيء يلزم من وجودها وجود المعلول، ومن عدمها عدمه.

ب. العلة الناقصة: هي التي لا تستقل بالتأثير، بل تكون مشاركة لغيرها فيه، وضابط هذا الشيء لا يلزم من وجودها وجود المعلول، ولكن يلزم من عدمها عدمه.

٢. اعتبار المساهمة في إيجاد المعلول إلى فاعلية ومادية وصورية وغائية وهذا التقسيم كما هو معروف هو يعود إلى الزمن الأرسطي منذ عهود الفلسفة الإغريقية حتى وقتنا الحالي وهي:

أ. العلة الفاعلية: وطبيعة هذه العلة هي التي توجد المعلول وتقلعه.

ب. العلة المادية: وطبيعة هذه العلة هي الجزء المادي الذي يتركب المعلول منه ومن الصورة.

ت. العلة الصورية: وماهية هذه العلة هي الجزء الشكلي الذي يتركب المعلول منه ومن المادة، وبه تتحقق شيئية الشيء.

ث . العلة الغائية : هو الفرض المتوخي من وجود المعلول^(٨). ولتوضيح هذا الكلام نضرب مثالا وهو الكرسي المصنوع من الخشب معنى لكل قسم :

١. العلة الفاعلة : هي النجار ؛ لأنه الفاعل الذي صنع الكرسي .
٢. العلة المادية : هي الخشب ؛ لأنه المادة التي صنع منها الكرسي .
٣. العلة الصورية : هي الهيئة ؛ لأنها الصورة التي ظهر بها الكرسي .
٤. العلة الغائية : هي الجلوس على الكرسي ؛ لأنه الغاية المقصودة من صنعه^(٩).

المبحث الثالث تعدد العلل مع وحدة المعلول

ينقسم المعلول إلى قسمين :

١. المعلول الذي يسمى بالنوع .
 ٢. المعلول الذي يسمى بالشخص .
- المعلول بالنوع : يجوز فيه تعدد علله ؛ لأنه يفهم بالمغايرة ، لأن العلتين المستقلتين فرد مغاير للفرد المحتاج إلى العلة الأخرى ، فلو أخذنا مثالا لتوضيح هذا الكلام ، وهو حرارة النار وحرارة الشمس ، بأن نوع الحرارة الواقع بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالشمس فإنه لا مانع من تعليل الحرارة بالنار وبالشمس^(١٠). المعلول بالشخص : وهذا المعلول يخالف المعلول النوعي أي بأن الواحد الشخصي لا يعطى بعلة مستقلة ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين ، لكن الجمع بين النقيضين محال بالضرورة ، وكذلك يحدث في المعلول الشخصي أمران متناقضان الأول الاحتياج^(١١) والثاني الاستغناء^(١٢) ، وهذا الشيء إذا كانا مجتمعين^(١٣).

المطلب الأول : وحدة العلة مع تعدد المعلول

هو استناد آثار متعدد إلى مؤثر واحد ، وهذا الشيء لا خلاف فيه عند علماء الكلام ؛ لأن الواحد الحقيقي تصدر عنه آثار كثيرة ، وهذا المعنى يقبله العقل على الله تعالى إذا لم يجد فيه امتناعا لا لذاته ولغيره ، ومن ادعى الامتناع فعليه أن يقيم الدليل ، ولهذا لم يخالف هذا الرأي إلا الفلاسفة الذين قالوا : إن الواجب لله تعالى فياض دائما لا يحجب جوده عن المستحق لا وجوبا عليه بل فضلا منه وإحسانا بمحض الجود والكرم ، وفاعل لكل شئ لا يشاركه غيره في إيجاد شئ من الأشياء ، والسبب الذي يعود إلى ذلك هو كمال قدرته وعموم قهره ؛ وأن كان قد يتوقف وجود بعض الممكنات على وجود بعض آخر ؛ لأنه من متممات وجوده فتوقفه عليه لاحتياجه في حدوثه إليه لا لاعتماد من الواجب عليه ، فلا قصور من طرف الواجب بل القصور من طرف الممكن ، والدليل الذي ذهب إليه الفلاسفة هو الاستدلال بتسخين النار للمجاور لها ، وتبريد الماء للمجاور له على اختلاف طبيعتها فقد جعلوا تغاير الآثار دليلا على تغاير المؤثرات ، فمتى لم يكن المؤثر متعددا لم يكن الأثر أيضا متعددا ، فمسألة النار والماء وأثر كل منهما ليس مما نحن فيه بهذا الصدد ، وإنما هو من باب استلزام وجود الملزوم وهو الماء مثلا وجود لازمه وهو البرودة ، فلما لم يجدوا من الماء مثلا أثر طبيعة النار ولازمها وهو سخونة المجاور لها حكموا بأن طبيعة الماء غير طبيعة النار ، فيكون من باب الاستدلال بتخلف الأثر على تخلف الطبيعة^(١٤).

المطلب الثاني : موقف الأشاعرة من العلية

من المعلوم أن العالم عند الأشاعرة محدث ، والذي أحدثه هو الله تعالى أوجده من العدم ، وإن صلة الله بهذا العالم صلة مستمرة غير منقطعة ، وبناء على هذا إذا كان الله قد خلق الأشياء حين مبدئها فإن خلقه لها قائم في كل موجود دوما ، مادام ذلك الموجود موجودا^(١٥). ولهذا فإن الإمام الغزالي لم ينكر الرياضيات ولا المنطقيات ولا حتى الطبيعيات ، بل أنه أنكر ما يسمى بمسألة السببية ، فقد رفض الإمام الغزالي الأسباب الطبيعية وقال بوجود فاعل واحد مطلق لافاعل سواه كما ذهب بذلك الأئمة الأشعرية ، وأيد الأمام الغزالي بنظرية (العادة) ، ومفهومها هي تتالي الحدوث وإن العلة هي ليست سببها ونفى الضرورة السببية التي تربط بين السبب والنتيجة ، فهو ينكر الجبرية الطبيعية^(١٦) فإن الأمام الغزالي يرجعها إلى المشاهدات التي تنطلق من مبدأ العادة ، وليست مبنية على مفهوم منطقي وهي كما يأتي :

١. لإثبات أحدهما متضمنا لإثبات الآخر .
٢. ليس نفي أحدهما متضمنا نفي الآخر .
٣. ليس من الضرورة وجود أحدهما وجود الآخر .
٤. ليس ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر^(١٧).

يفهم من هذا الكلام هو غياب العلاقة المنطقية بينهما فالعلاقة التي يدعي بها ابن رشد يجب أن تتوفر فيها هذه الشروط السابقة ، ومن المعلوم أن هذه الشروط لا تتوفر بالاقترانات الظاهرة الطبيعية ، فهو يردها أي هذه الأسباب إلى الله تعالى الذي خلق هذه الاقترانات بهذه الصورة وهذا الترتيب. ومن الملاحظ أن الأمام الغزالي في كتابه (معيان العلم) بأن المجربات من المقدمات اليقينية الصادقة وواجبة القبول ، وهي تأتي عن طريق الحس بمعاونة قياس خفي كحكما بأن الضرب مؤلم للحيوان وغير ذلك من الأدلة التي توجب الجزم ، وربما أوجبت قضاء اكثرها. وإذا ما قارنا بين مصطلح . العادة . وبين مصطلح . المجربات . نجد إنها اصطلاحات مترادفة تحمل ذات المعنى ، وينتجون من تكرار الظاهرة التي تخضع لتصديق الحس المؤيد بقياس خفي ، إلى مستوى معرفي يقيني يجري بأمر الله وسنة التي لا تحتمل التبديل ولا التغيير ، وهو كما معروف في علم المنطق للزوم الضروري^(١٨) . وعلى هذا يرى الاشاعرة وعلى رأسهم الباقلاني بأن العادة قد جرت على ربط كل حادث من الحوادث بجملة علامات وإمارات تدل عليه، وكل ذلك يعود إلى الله لآلى السبب، وإن كانا متلازمين في الوقوع، وهذا الاقتران أو الترابط بين الحوادث مطرد . كما يرى الإمام الباقلاني . إلا أنه ليس بضروري في ذاته ، بل من الممكن أن يتخلف ، فعلى هذا فإن نظام الكون لا يكون على طريق الصدفة بل على طريق نظام مطرد في الكون^(١٩). الدليل الحسي على قوة رأي الاشاعرة ذهب الاشاعرة إلى أن الله تعالى خلق حيوان اسمه . السمندل . وهو طائر يأكل (البيش) ومن عجيب أمر هذا الحيوان استلذاه بالنار ومكثه فيها ، وهذا هو التلازم العادي الذي ذهب إليه الاشاعرة بعدم تأثير النار في بعض الحيوانات كالسمندل^(٢٠) .

المطلب الثالث: موقف ابن رشد من السببية والعلّة:

يعتقد ابن رشد أنه ليس هنالك حكمة ولا موافقة بين الإنسان وبين أجزاء العالم إذا قلنا بأن الموجودات جائز أن تكون على ما هي عليه وعلى ضد ما هي عليه ، ولهذا قال ابن رشد : (وذلك أنه إن كان يمكن على زعمهم أن تكون الموجودات على غير ما هي عليه، كوجودها على ما هي عليه ، فليس هاهنا موافقة بين الإنسان وبين الموجودات التي امتن عليه الله بخلقها ، وأمره بشكره عليها ، فإن هذا الرأي يلزمه أن يكون إمكان خلق الإنسان جزءا من هذا العالم كما كان خلقه في الخلاء مثلا ، الذي يرون أنه موجود ، بل والإنسان عندهم يمكن أن يكون بشكل آخر وخلقة أخرى ، ويوجد عنه فعل الإنسان ، وقد يمكن عندهم أن يكون جزءا من عالم آخر مخالف بالحد والشرح لهذا العالم ، فلا تكون نعمة ها هنا يمتن بها على الإنسان ؛ لأن ما ليس بضروري ولا من جهة الأفضل في وجود الإنسان ، فالإنسان مستغن عنه ، وما هو مستغنى عنه فليس وجوده بإنعام عليه ، وهذا كله خلاف ما في فطر الناس^(٢١)) وقال أيضا : (فكما أن من أنكر وجود المسببات مرتبة على الأسباب في الأمور الصناعية ، أو لم يدركها فهمه ، فليس عنده علم بالصناعة ولا الصانع ، كذلك من جحد وجود ترتيب المسببات على الأسباب في هذا العالم ، فقد جحد الصانع الحكيم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا^(٢٢) . ولهذا فإن ابن رشد يعلل كلام الاشاعرة بأن الله أجرى العادة بهذه الأسباب ، وأنه ليس لها تأثير في المسببات ، بأنه قول بعيد عن مقتضى الحكمة ، ولم يكتفي ابن رشد على هذا الوصف ، بل هو قول مبطل لها؛ لأن المسببات إن كان يمكن أن توجد من غير هذه الأسباب على حد ما يمكن أن توجد بهذه الأسباب فأى حكمة في وجودها عن هذه الأسباب^(٢٣) . فإن ابن رشد من هذا الكلام يحلل مفهوم السبب بأنه هو المبدأ ، والمبدأ هو السبب ، فالأسباب الذاتية عند ابن رشد لا يفهم الموجود إلا بفهمها واعتبرها مساوية لهوية الشيء ، فعلى هذا الكلام لو لم يكن لموجود فعل يخصه لم يكن له طبيعة تخصه ولا اسم يخصه ولا حد. وبناء على هذا فإن ابن رشد على هذا المنهج إنه لا يقبل ما قاله الاشاعرة وهو مفهوم العادة قال: (فما ادري ما يريدون باسم العادة ، هل يريدون أنها عادة الفاعل ، أو عادة الموجودات أو عاداتها عند الحكم على هذه الموجودات ؟ ومحال أن يكون لله تعالى عادة ، فإن العادة ملكة يكتسبها الفاعل توجب تكرار الفعل منه على الأكثر ، والله عزوجل يقول : { فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا }^(٢٤) . و { وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا }^(٢٥) ، وإن أرادوا أنها عادة الموجودات ؛ فالعادة لا تكون إلا لذي نفس ، وإن كانت في غير ذي نفس فهي في الحقيقة طبيعة ، وهذا غير ممكن ، أعني أن يكون للموجودات طبيعة تقتضي الشيء إما ضروريا وإما اكثرها ، وإما أن تكون عادة لنا في الحكم على الموجودات ، فإن هذه العادة ليست شيئا أكثر من فعل العقل الذي يقتضيه طبيعته ، وبه صار العقل عقلا ، وليس تنكر الفلاسفة مثل هذه العادة ، فهو لفظ مموه إذا حقق لم يكن تحته معنى ، إلا أنه فعل وضعي ، مثل ما تقول : جرت عادة فلان أن يفعل كذا وكذا ، يريد أنه يفعله في الأكثر ، وإن كان هذا هكذا كانت الموجودات كلها وضعية ، ولم يكن هنالك حكمة أصلا من قبلها ينسب إلى الفاعل أنه حكيم فكما قلنا ، لا ينبغي أن يشك في أن هذه الموجودات قد يفعل بعضها بعضا ومن بعض ، وأنها ليست مكتفية بأنفسها في هذا الفعل ، بل بفاعل من خارج فعله شرط في فعلها ، بل في وجودها فضلا عن فعلها^(٢٦) . ولهذا فقد اعترض ابن رشد على الأشاعرة وهي كما يأتي:

١. إنهم خافوا أن يدخل عليهم من القول بالأسباب الطبيعية ، أي أن يكون العالم صادرا عن سبب طبيعي ، ولا يعلمون أن القائل بنفي الطبيعة قد أسقط جزءا عظيما من موجودات الاستدلال على وجود الصانع العالم بجده جزءا من موجودات الله ذلك أن من جحد جنسا من المخلوقات الموجودة ، فقد جحد فعلا من أفعال الخالق سبحانه ؛ لأن الطبيعة مصنوعة ، وأنه لاشيء أدل على الصانع من وجود موجود بهذه الصفة في الإحكام .

٢. يلاحظ ابن رشد إنهم إنما قالوا بالتعارض بين الأسباب ؛ لكونهم يأخذون آراءهم من بادئ الرأي أي أن الاشاعرة يأخذون هذه الأشياء على محمل الظن التي تخطر للإنسان من أول نظرة.

٣. إنهم لم يروا أن الترتيب الذي في الأمور الصناعية ضروري ، وهو مع ذلك كما هو معلوم صادر عن فاعل مريد .

٤. إن أفعال الطبيعة هي جند من جنود الله تعالى كما يقول ابن رشد التي سخرها لإيجاد كثير من الموجودات بإذنه^(٢٧) إن ابن رشد قد قلب المعادلة على علماء علم الكلام الذين يؤمنون بأن الانطلاق يكون من الصانع الفاعل للبرهنة على الموضوع الفعل ، ووجوب معرفة الصانع أولا أي استنباط المعلوم من المجهول أو من نظرية الشاهد من الغائب. فأصبحت المعادلة عكسية مع ابن رشد أي الانطلاق من المصنوع للبرهنة على الصانع ، واستنباط المجهول من المعلوم ، والحث إلى التطبيق العملي على مفهوم اكتشاف العلة ، وميزة ابن رشد في هذا المجال أنه فضل القياس العقلي على القياس الزمني الفقهي.

الذاتة

واهم ما انتهى إليه البحث من نتائج

بعد طوي صفحات البحث الأخيرة وصلت إلى بعض النتائج التي انهي بها بحثي هذا وهي:

١. إن ابن رشد نقد الاتجاه الكلامي الذي ظهر عند الاشاعرة على وجه الخصوص ، من حيث طريقة إثبات العقائد الدينية .
٢. يميل إلى التأويل في النصوص القرآنية ؛ لأنه يرى أن الفلسفة لا يمكن أن تستوعب الأفكار العقديّة أو العقلية ، إلا عن طريق التأويل.
٣. إنه كان يميل إلى الدليل البرهاني ، الذي يذهب ابن رشد أنه أسمى صور اليقين.
٤. نجد من خلال البحث أنه تأثر بمنهج الفلاسفة ، وخصوصا أرسطو.
٥. تبين لي من خلال البحث أنه أجهد نفسه في الجمع بين الشريعة وعلم الفلسفة فيما يتعلق بعلم الكلام.
٦. إن العلاقة بين الأسباب هي علاقة ضرورية ، وإن هذا المنهج أخذ من فلسفة أرسطو ، وهو مفهوم الاتصال ، وتبين لنا أن هذا الموقف غير صحيح بل أن الممكنات بأسرها مستندة إلى الله تعالى ، ولا توجد علاقة ضرورية أو حتمية بين الأسباب ومسبباتها ، بل أن العادة جرت على ربط كل حادث من الحوادث بجملة علامات وإمارات تدل عليه.
٧. يتضح لنا من خلال هذا البحث بأن فهم الاشاعرة هو أقوى من فهم ابن رشد من حيث التعامل مع الدليل .
٨. لم يسلم الماتريدية والاشاعرة لابن رشد في مسألة الجسمية ؛ لأن تفهيمهم خلاف الحق قصدا إلى التجهيل محال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض ، بل ذهب الماتريدية من تعديل مسار العوام في فهم العقيدة الإسلامية.
٩. تبين لنا بأن أهل الشريعة لم يثبتوا الجهة لله تعالى كما ادعى ذلك ابن رشد ، وقد اعتمدنا على ذلك من أقوال العلماء .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. (الإحكام في أصول الأحكام) ابن حزم الظاهري ، تح: احمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط: ٢ ، ١٩٨٣م
٢. (تهافت التهافت) ابن رشد محمد بن أحمد أبو الوليد ، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط: ١ ، ١٩٩٨م
٣. ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء ،
٤. ابن رشد، بداية المجتهد
٥. ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب
٦. ابن فرحون، الديباج المذهب
٧. إظهار العقيدة السننية بشرح العقيدة الطحاوية ، عبد الله الهرري ، دار المشاريع الخيرية . بيروت ، ط: ٣ ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م
٨. ابن رشد، بداية المجتهد، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٨

٩. البيان ، للباقلاني ، تح : المكارثي ، مكتبة شرقية . بيروت ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٩٥٨م
١٠. تلخيص الحبير لابن حجر
١١. تهافت الفلاسفة ، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تح : سليمان دنيا ، دار المعارف ، ط : ٦ ، ١٩٥٧م
١٢. تهافت الفلاسفة ، للغزالي ، تقديم : د. جبراد جهامي ، دار الفكر . بيروت ، ط: ١ ، ١٩٩٣م
١٣. خلاصة علم الكلام ، د. عبدا لهادي الفضلي ، دار المؤرخ العربي . بيروت ، ط: ٢ ، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م
١٤. الذيل والتكملة (لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق إحسان عباس ط ١٩٧٣
١٥. شرح السنوسية الكبرى ، للأمام أبي عبدالله السنوسي، مطبعة دار القلم . الكويت ، بلا ذكر رقم الطبعة والسنة
١٦. كتاب "بداية المجتهد وكفاية المقتصد" لابن رشد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد، بحث لنيل دكتوراة في الدراسات الإسلامية، إعداد الطالب أحمد البوشيخي. جامعة محمد بن عبد الله شعبة الدراسات الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدة القرآن والحديث وعلومها، -
١٧. كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقينة
١٨. كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقينة
١٩. كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقينة ، دار الطباعة الحديثة . بمصر ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٣٥٣هـ . ١٩٣٤م
٢٠. كشاف اصطلاحات الفنون ، للعلامة محمد علي التهانوي ، مكتبة لبنان . بيروت ، ط: ١ ، ١٩٩٦م
٢١. محمد علي مكي، قراءة في كتاب بداية المجتهد
٢٢. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبدا لقادر الرازي (ت ٧٢١هـ) تح: محمود خاطر ، مكتبة لبنان . بيروت ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م
٢٣. معيار العلم في فن المنطق ، للغزالي ، دار الهلال ، ط: ١ ، ١٩٩٣م
٢٤. المقري، نفع الطيب
٢٥. المواقف ، عضد الدين القاضي عبدا لرحمن بن أجمد الإيجي ، عالم الكتب . بيروت
٢٦. نقد علم الكلام ضدا على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعا عن العلم وحرية الاختبار في الفكر والعقل (د. محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، ط : ١ ، ١٩٩٨م
٢٧. نيل الأوطار

هوامش البحث

- (١) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٤.
- (٢) نفسه، ص ٢٨٥.
- (٣) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ١٤٦.
- (٤) ترجم له ابن فرحون في الديباج المذهب، ص ٢٧٨.
- (٥) نفسه، ص ٢٧٨؛ وانظر: محمد علي مكي، قراءة في كتاب بداية المجتهد، ص ٣٩٥.
- (٦) محمود علي مكي، (قراءة في كتاب بداية المجتهد)، ص ٣٩٥.
- (٧) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٧٨.
- (٨) محمود علي مكي، قراءة في كتاب بداية المجتهد، ص ٣٩٥.
- (٩) ويتشابه معه في هذا شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، فهو فقيه مشهور، وله تصانيف كثيرة، ووالده عبد الحلیم فقيه، وكذلك جده عبد السلام المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة، صاحب كتاب (منتقى الأخبار) في أحاديث الأحكام، الذي شرحه الإمام الشوكاني المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين وألف (١٢٥٥هـ) في كتابه الضخم: (نيل الأوطار)، ويشترك في هذه التسمية (ابن تيمية) شيخ الإسلام، وجده صاحب: (منتقى الأخبار). انظر: (نيل الأوطار، ج ١، الصفحات الأولى من الكتاب).
- (١٠) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٤.

- (٣) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ١٤٦ - ١٤٧.
 (٤) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٥.
 (٥) نفسه، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.
 (١) بن رشد، بداية المجتهد، ط ١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٨، ج ٢، حاشية صفحة: ٤٨٠.
 (٢) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٤.
 (٣) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٧٢.
 (٤) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٤.
 (٥) نفسه، ص ٢٨٤.

* ورد في بداية المجتهد أن اسم الراوي عبد الرحمن بن عمار، والصواب ما ذكرته والحديث رواه الترمذي، وقال: وابن أبي عمار هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي (انظر: سنن الترمذي) ج ٤، ص ٢٥٢.

- (٦) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٧٢.
 (٧) رواه ابن الملقن والنسائي، والحاكم، والبيهقي، خلاصة البدر المنير، ج ٢، ص ٤١٧. وانظر الكلام على الحديث مفصلاً في: تلخيص الحبير لابن حجر، ج ٤، ص ١٧٥ - ١٧٦.
 (١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٤٢٦.
 (٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ٩١.
 (٣) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.
 (٤) ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج ١، ص ١٠٤ - ١٠٥.
 (١) خصص له ابن أبي أصيبعة في كتابه: " عيون الأنباء " ترجمة حافلة من ص ٥٣٠ - ٥٣٣.
 (٢) محمود علي مكي، قراءة في كتاب (بداية المجتهد)، ص ٣٩٣.
 (٣) المقري، نفح الطيب، ج ٣، ص ١٨٥.
 (٤) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص ٥٣٢.
 (٥) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ١٤٧.
 (٦) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٥.

(١) - (الذيل والتكملة) لابن عبد الملك المراكشي، ج ٦ ص ٢٥ تحقيق إحسان عباس ط ١٩٧٣

(٢) - كتاب "بداية المجتهد وكفاية المقتصد" لابن رشد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد، بحث لنيل دكتوراة في الدراسات الإسلامية، إعداد الطالب أحمد البوشيخي. جامعة محمد بن عبد الله شعبة الدراسات الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدة القرآن والحديث وعلومها، - فاس -

- (١) ينظر : مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد لقادر الرازي (ت ٧٢١هـ) تح: محمود خاطر ، مكتبة لبنان . بيروت ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م / ج ١ / ١١٩ .
 (٢) ينظر : المصدر نفسه : ج ١ / ١٨٩ .
 (٣) ينظر : كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقيقة ، دار الطباعة الحديثة . بمصر ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٣٥٣ هـ . ١٩٣٤ م : ٣ .
 (٤) (الإحكام في أصول الأحكام) ابن حزم الظاهري ، تح: احمد شاكر ، دار الأفاق الجديدة . بيروت ، ط: ٢ ، ١٩٨٣ م / ج ١ / ٤٤ .
 (٥) ينظر : كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقيقة : ٥ .
 (٦) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، للعلامة محمد علي التهانوي ، مكتبة لبنان . بيروت ، ط: ١ ، ١٩٩٦ م / ج ١ / ٩٢٤ .
 (٧) ينظر : تهافت الفلاسفة ، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تح : سليمان دنيا ، دار المعارف ، ط : ٦ ، ١٩٥٧ م

- (٨) ينظر : خلاصة علم الكلام ، د. عبدا لهادي الفضلي ، دار المؤرخ العربي . بيروت ، ط: ٢ ، ١٤١٤ هـ . ١٩٩٣ م : ٤٤ .
- (٩) ينظر : المواقف ، عضد الدين القاضي عبدا لرحمن بن أجمد الإيجي ، عالم الكتب . بيروت : ٨٥ .
- (١٠) ينظر : كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقيقة : ٦ .
- (١١) فلانه حينما يكون معلولا فهو من الطبيعي يحتاج إلى العلة .
- (١٢) يفسر بأنه عدم الاحتياج
- (١٣) ينظر كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقيقة : ص . ص (٨ . ٧) .
- (١٤) ينظر : كتاب التوحيد ، للعلامة محمود ابو دقيقة : ص . ص (١٠ . ٨) .
- (١٥) ينظر : شرح السنوسية الكبرى ، للأمام أبي عبدالله السنوسي ، مطبعة دار القلم . الكويت ، بلا ذكر رقم الطبعة والسنة : ٧٦ .
- (١٦) ينظر : تهافت الفلاسفة ، للغزالي ، تقديم : د. جيراد جهامي ، دار الفكر . بيروت ، ط: ١ ، ١٩٩٣ م : ١٦٩ .
- (١٧) ينظر : المصدر نفسه : ١٦٩ .
- (١٨) ينظر : معيار العلم في فن المنطق ، للغزالي ، دار الهلال ، ط: ١ ، ١٩٩٣ م : ١٦٥ .
- (١٩) ينظر : البيان ، للباقلاني ، تح : المكارثي ، مكتبة شرقية . بيروت ، بلا ذكر رقم الطبعة ، ١٩٥٨ م : ٣٥ .
- (٢٠) ينظر : إظهار العقيدة السنوية بشرح العقيدة الطحاوية ، عبد الله الهجري ، دار المشاريع الخيرية . بيروت ، ط: ٣ ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م : ٢٧٩ .
- (٢١) (نقد علم الكلام ضدا على الترسيم الأيديولوجي للعقيدة ودفاعا عن العلم وحرية الاختبار في الفكر والعقل) د. محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . لبنان ، ط : ١ ، ١٩٩٨ م : ١٦٦ .
- (٢٢) ينظر : المصدر نفسه : ص . ص (١٦٦ . ١٦٧) .
- (٢٣) ينظر : نقد علم الكلام ، للجابري : ١٦٧ .
- (٢٤) سورة فاطر ، الآية ٤٣ .
- (٢٥) سورة فاطر ، الآية ٤٣ .
- (٢٦) (تهافت التهافت) ابن رشد محمد بن أحمد أبو الوليد ، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية ، ط: ١ ، ١٩٩٨ م: ص . ص (٥٠٧ . ٥٠٨) .
- (٢٧) ينظر : : نقد علم الكلام ، للجابري : ص . ص (١٧٠ . ١٧١) .